أرجوحة

الوطن أو المواطن؟!

أ.د.مناور بيان الراجحي

في كل يوم نطالع الأخبار ونجد العديد من المشكلات والقضايا المتعلقة من بداية سوء التخطيط والتخبط والعشوائية في القرارات وصولا إلى الفساد الإداري والرشوة وغيرها من المعاملات غير الشرعية، التي قد لا يتسع المجال لذكرها في هذا المقال، كما أن حصرها ليس هو شغلي الشاغل في هذا المقال، وإنما ما يهمني هاهنا اليوم، هو الإجابة عن هذا السؤال: من يدفع ثمن كل هذه الأخطاء.. الوطن أم المواطن؟!

قد تكون الإجابة سريعة من البعض بأن الوطن هو الذي يدفع الثمن حيث لا يوجد ضرر مباشر على المواطن، ولكن بالنظر إلى الأمر بصورة كلية سنكتشف العديد من الحقائق المخيفة والمؤلمة في الوقت ذاته. بداية نجد أن التعاملات اليومية في مختلف المصالح تتأثر بشكل متزايد بالبيروقراطية المقيتة التي تتفشى في مختلف أجهزة الدولة، وأدى إلى العديد من التغييرات والقرارات العشوائية وغير المدروسة، وهو ما ينعكس ويؤثر بشكل يومي على المواطن في تعاملاته اليومية، واليوم في كل ديوانية نجد أن الحديث لا يخلو من تناول هذه الظاهرة العجيبة حول بطء التعاملات الحكومية، وفي الوقت ذاته قد تسير المعاملة بسرعة البرق في حال وجود وساطة من أحد الأشخاص أو المسؤولين في المصلحة أو الهيئة الحكومية مما يعمل على إنجاز الأمر.

كما يمكننا أن نلاحظ أن مستوى المعيشة في الكويت لا يتأثر فقط بالعوامل الاقتصادية العالمية والإقليمية الخطيرة، بل وأيضا يتأثر بعوامل الرتابة وبطء التحرك التي تثقل كاهل الاقتصاد الكويتي، فلأول مرة منذ عقود بدأت الكويت تتكلم عن عجز في الميزانية والتعرض للاحتياطي من مستقبل الوطن والأجيال القادمة، وهو ما يؤدي بدوره إلى نتيجة مشابهة من عملية تحمل الأعباء وتقاسمها بين الوطن والمواطن.

والخلاصة كما أرى قولا واحدا أن الجميع يدفع الثمن، ولا فرق في الضرر إن كان الوطن هو الذي يتحمل العاقبة أو المواطن هو الذي يفعل ذلك، فالمشكلة في النهاية أنه لا فرق بين السفينة وراكبيها حين تتعرض للعواصف ومخاطر الغرق، في هذا التوقيت الكل يدفع الثمن، والنجاة تصبح أمرا عسيرا.

لذا أقول لكل أصحاب النظرة الضيقة والمصالح الشخصية الأنانية والمهلكة، رويدا فما تجمعونه من مال بطرقكم غير المشروعة، لا يهدم فقط أركان وطن، وليس الوطن وحده يدفع الثمن، بل أنتم ستدفعون أيضا الثمن عاجلا أو آجلا.

لذا فلا بد أن نستفيق لأن الجميع يدفع الثمن الوطن والمواطن، وحين تسوء الأمور فالخراب والجدب لا يفرق بين الأخضر واليابس، وبين الصالح والطالح.

اللهم قد بلغت اللهم فاشهد.

ألم وأمل

خبرات المسؤول السابق

د.هند الشومر

عندما يترك المسؤول موقعه الرسمي لأي سبب من الأسباب فإنه يتوارى عن الأضواء ويقل ظهوره بل وقد يجد نفسه وحيدا بين ذكريات منصب قد زال عنه ولكن هناك بعض المسؤولين السابقين الذين يصرون على الاحتفاظ بنوافذ يطلعون منها على المجتمع سواء كانت أبوابا في الصحافة أو الإعلام أو كانت مقاعد في جمعيات النفع العام. ولكن في النهاية فإن عطاء أي مسؤول سابق يتوقف فعليا بعد أن يترك المنصب وقد يحرم الوطن والمجتمع من خبرات تراكمية إن كان من المسؤولين المتميزين والتي يمكن الاستفادة منها للمصلحة العامة.

ولكن كيف يمكن الاستعانة بخبرات مسؤول سابق دون إثارة حساسيات مع المسؤول الجديد وأعتقد أن هذا السؤال صعب بل يجب علينا أن نفكر في مجالس استشارية نوعية تقوم بمهام استشارية للمسؤول الجديد، استنادا للخبرات التراكمية من السابقين وذوي الخبرة والتجارب الثرية الناجحة لتقديم المشورة في التخصصات المختلفة سواء كانت صحية أو تعليمية أو خاصة بشؤون المرأة، حيث إنها جميعها قضايا تنموية مستمرة.

إن كل مسؤول ناجح يمكن أن يكون قد حقق خطوات ملموسة حسب موقعه وتخصصه، وهذه الخطوات كانت نتيجة دراسات واستشارات لتحقيق المصلحة العامة، ولذلك فإنه من المناسب مع بداية برنامج عمل الحكومة الجديدة أن نفكر بالاستعانة بالخبرات التراكمية للمسؤولين السابقين في جميع المجالات، لوضع وتحديث ومتابعة تنفيذ هذا البرنامج.

وإن استعانة المسؤول الجديد بالخبرات السابقة لا ينقص منه ولا يؤثر على مكانته بل تحسب له، حيث إنه يساهم في تسريع معدلات الإنجاز والتصدي للتحديات المتعلقة بالعمل وجميعها تصب في المصلحة العامة، وتحقيق الأهداف التنموية للوطن، وهي تهم الجميع ولا تقتصر على أجندة المسؤول الجديد فقط.

ومسؤولية كل مسؤول سابق أن يستثمر خبراته وتجاربه الناجحة وعدم تركها لتكون سطورا في مذكراته أو دردشة في أحاديث الديوانيات والتجمعات العابرة، إذ إن قيمة الخبرة أكبر من ذلك بكثير لو تخلصنا من حساسيات المسؤول السابق والغيرة منه ومن تجاربه الناجحة التي لم يكتب لها الاستمرار لظروف قد تكون خارجة عن إرادته وقدراته.

ويجب البدء في تشكيل مجالس استشارية لتقدم الخبرات لوضع البرامج والقرارات مع بداية برنامج عمل الحكومة والحاجة إلى الخبرات التراكمية، لتوفير عوامل النجاح والقوة لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة وفقا لرؤية كويت المستقبل.

حطني في بالك

قيصر الخنفر

حماية المرأة في بيئة العمل

لقد أحاطت العناية الإلهية المرأة بكافة التشريعات المنظمة لعملها ودخولها في سوق العمل، ومنها تنظيم نوعية العمل الذي يدخل به النساء، وحثها على الدخول في المهام اليسيرة والتي تناسب طبيعتها البيولوجية كالتدريس والتعليم والخياطة وتعليم الحرف اليدوية للنساء والأعمال التي لا تثقل عليها في طبيعتها وتشعرها بتحول العمل إلى عبء بدل من مصدر رزق.

كما حمى الشرع المرأة في بيئة العمل عبر منع الاختلاط، وفي ذلك راحة وخصوصية، فأصبحت مكاتب النساء في مقرات عملهن كبيوتهن الثانية، ويحتاجن بها ذلك الإطار الذين يتمسكن به لممارسة عملهن بأريحية دون الشعور بالمراقبة أو المضايقة أو ترصد أعين الرجال حولهن.

فجدير بالذكر هنا أن النساء العاملات يقضين من 5 إلى 8 ساعات يوميا في مقر العمل بين إنجاز المهام المطلوبة منهن ومتابعة صحتهن والحرص على راحتهن الجسدية والنفسية.

ولذلك علينا توعية أخواتنا المواطنات حول طبيعة بيئة العمل المريحة التي تمثل الراحة الفعلية للمرأة فالبعض يروج لفكرة الاختلاط في مقر العمل أو تشغيل المرأة في الوظائف الليلية والتي تطرق لها قانون العمل تحت ضوابط وشروط معينة والتي لا نحبذ عمل المرأة بها، وذلك لطبيعة المجتمع التحفظية والتي تتطلب من المرأة تواجدها في المنزل في ساعات مبكرة من المساء.

بقي القول إن الوظائف الموجودة في النظام الحكومي للنساء مناسبة جدا ومتوائمة مع طبيعة مجتمعنا التحفظية سواء في الأقسام الإدارية أو تلك التدريسية ووظائف الأخصائيات الاجتماعيات وعلم النفس، فهي أدوار مهمة وحيوية والمرأة أدرى بها، وذلك لطبيعتها الحساسة والعاطفية التي حباها الله بها، والتي من خلالها بإمكانها الشعور بمن يحتاج استشارة نفسية واستيعاب مشكلاته النفسية، وبالتالي هي الأكثر دراية والأدق في تقديم المشورة والنصيحة.

ومن هذا المنطلق ندعو وزارة الإعلام ممثلة بجهات الإعلام الرسمية إلى التوعية والتثقيف حول ماهية بيئة العمل الصحية والبناءة للنساء في ضوء التشريعات الإسلامية والمنظور الديني الذي يحافظ على كيان المرأة وعفتها.

فالتربية والسلوك الأخلاقي أهم المرتكزات الأساسية في الاستثمار البشري وأساس التنمية الشاملة في أي مجتمع للنساء والرجال كافة وهذا هو الأهم.

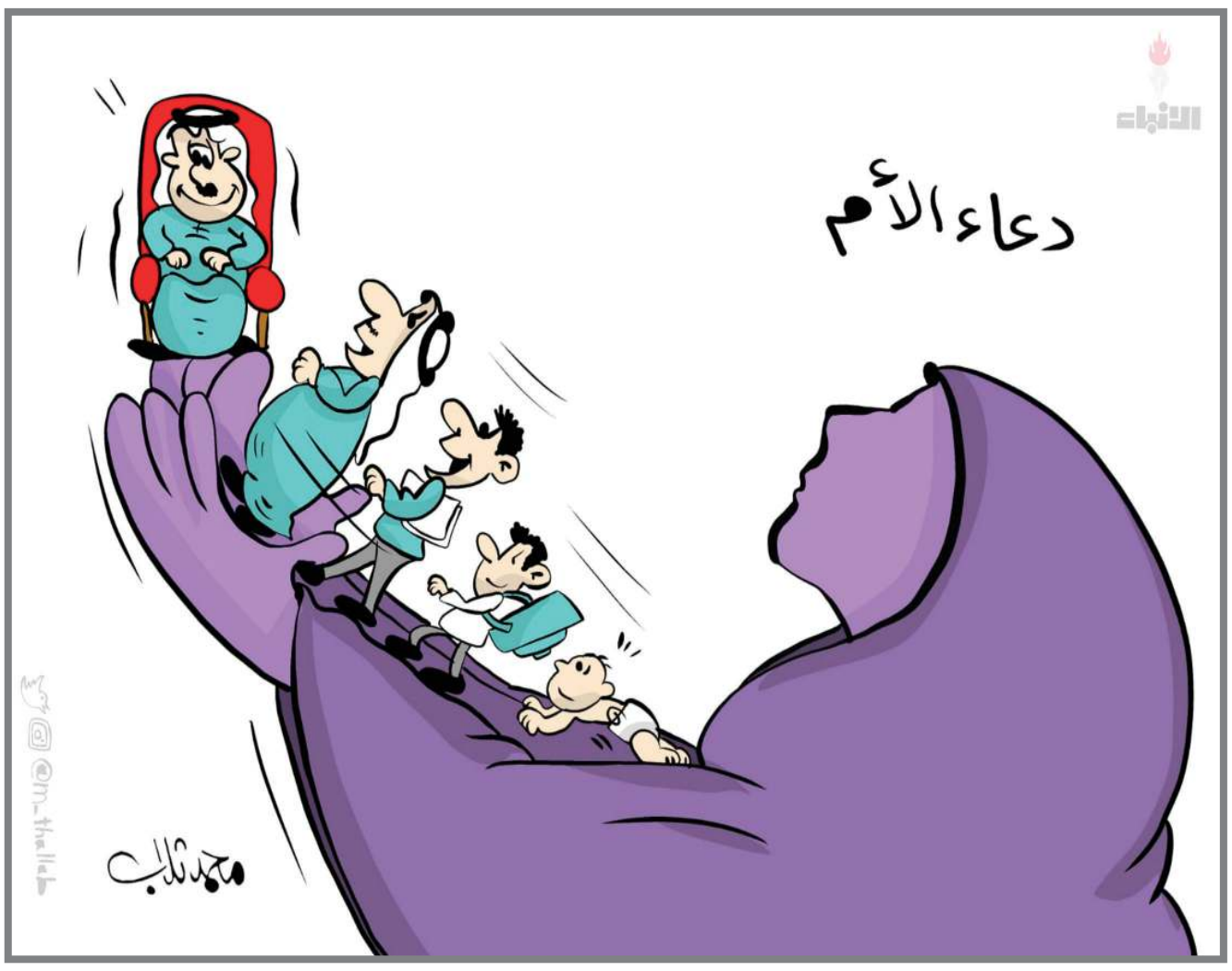

خارج الصندوق

تطريس العقل الكويتي

بدر سعيد الفيلكاوي

التطريس عملية معروفة عند العرب الأقدمين، وهو عبارة عن قيام الكاتب بمسح الكلام المكتوب على الرق، وإعادة استخدامه بالكتابة عليه، لسبب قلة الأشياء الممكن الكتابة عليها قديما، كانوا بمجرد أن يجدوا نصا ضعفت قيمته لديهم، يقومون بإعادة تدوير الشيء المكتوب عليه، واستخدامه في نفس السياق أو حتى سياق مختلف، والورقة التي يعاد الكتابة عليها تسمى «الطرس»، لكن مهما اعتقد الكاتب أو الناسخ بأنه نجح في مسح النص الأصلي، يظل موجودا لأن غالب المواد المستخدمة يصعب مسح ما كان مكتوبا عليها، وبالأجهزة الحديثة ممكن جدا الوصول لما كان مكتوبا عليها في السابق.

ذاكرة المجتمعات أشبه للطروس منها للأوراق الجديدة، فمهما اعتقد المجتمع أنه تجاوز أو نسي الأحداث التي مر عليها بالسابق إلا أنها تظل عالقة في العقل الجمعي لنفس المجتمع، وتظل تظهر على سلوك المجتمع بين فترة وأخرى، بعض المجتمعات تتهرب من مواجهتها فتقوم بنكران وجودها وتتغافل عنها، والمجتمعات الواعية لتأثيرها الخطير، تقوم بعمل مراكز دراسات فيها متخصصين محليين أو عالميين لحل هذه المشاكل، وعلى سبيل المثال المجتمع الياباني الذي يقدس العمل ويتفانى في سبيله، أدى هذا إلى ظهور مرض (الكوروشي) وهو المرض أو الموت بسبب التعب من كثرة العمل أو حتى الانتحار، فسنت مراكز الدراسات بالتعاون مع السلطات قوانين تمنع من أن يقوم الموظف بالعمل أكثر من أوقات معينة، والشركة التي لا تلتزم، تدخل الشرطة لمكانها بأمر قضائي وتطفئ الإنارة وتغلقها يوميا وتتعرض لغرامات، إلى أن تلتزم.

وفي اليابان كذلك بعد حدوث كارثة طبيعية مثل الزلازل أو التسونامي، فتقوم مراكز الدراسات بدراسة الحدث وتتوقع مدى تأثيره على الذين تعرضوا له، وتقوم بحل مشاكلهم عن طريق قوانين وتشريعات أو نشرات توعية أو حتى عن طريق المصحات النفسية وخلافه.

نحن في الكويت تعرضنا عام 1990 لغزو، وهذا له أثر نفسي خطير على من عاصروه وأغلبهم أحياء، ولم تتم دراسة الآثار النفسية المترتبة على هذا الحدث، انعكس ذلك على الإنسان وأصبح العنف شيئا عاديا، وكلما حدث عنف في المجتمع، نقول بأنه حدث فردي لا يمثل إلا القائمين بهذا الفعل، وبعدها أتت كورونا والخوف الذي صاحبها، ومررنا بحظر طويل قد يكون الأطول بالعالم أو من أطول الفترات التي مرت على البشر ونحن معزولون، فزادت الجرائم وانتشر العنف، ولم نقم كذلك بدراسة الحالة، حتى أننا لم ننشئ مركز دراسات مؤهلا لدراسة هذه الحالات التي يمر بها المجتمع، حتى نعرف مدى تأثيرها علينا.

ومن الناحية الأخرى لا يجد الساكن في الكويت الأماكن التي تروح عن نفسه، حتى يخف الضغط عليه، فاختار الكويتيون حل السفر السياحي لحل هذه المشكلة، ولكن ليس كل الأفراد لديهم المقدرة المادية لذلك، فيكبت ولا يوجد متنفس لتفريغ هذا الكبت، ويزداد مع الوقت، حتى يصبح المكبوت خطرا على نفسه وعلى مجتمعه، النظرة بأن أماكن الترفيه هو ترف نظر لا شك في أنها خاطئة، بل هي من اسمها تدل على أنها ضرورة، فشرط من شروط الاتزان البشري أن يحظى بالترفيه، حتى لا تتراكم الضغوط، ومن غير وضع حلول لكل هذا، سيظل معدل الجريمة بارتفاع، وبسبب إهمالنا لهذه الأمور، وغيرها مثل التمايز بتطبيق القانون، أصبح لا يمر علينا أسبوع دون أن نسمع بجريمة شنعاء، بل وأحيانا ثلاث جرائم باليوم نفسه.

هندس

من هي د.أنوار الإبراهيم؟

@Al _ Derbass
Tariq@Al_Derbass.com
م.طارق جمال الدرباس

في تمام الساعة 12:55 ظهرا بتاريخ 19 يونيو 2011، وقفت أمام باب القاعة أنتظر مجيئها لأستأذنها بالحضور في مادتها في الفصل الصيفي كمستمع، وذلك بعد عامين من تخرجي في كلية الهندسة والبترول بجامعة الكويت.

فأجابتني بموافقة مشروطة، وهي أن أحضر جميع المحاضرات وأن أقدم الاختبارات لضمان الاستفادة الكاملة من المادة، فما كان أمامي إلا الموافقة على الشروط.

عن د.أنوار الإبراهيم أتحدث، وهي عضو هيئة التدريس في قسم الهندسة المدنية بجامعة الكويت، ومساعد المدير الأسبق للبرنامج الإنشائي بجامعة الكويت، والتي أشرفت على تنفيذ وإنجاز أضخم مشروع أكاديمي في الكويت «مدينة صباح السالم الجامعية».

عملت د.أنوار الإبراهيم ود.قتيبة الرزوقي في مشروع جامعة الشدادية، إلى أن تحول هذا المشروع من حلم إلى حقيقة استكمالا لمسيرة د.رنا الفارس ود.رواء الجارالله.

لقد تميزت د.أنوار الإبراهيم بروحها المحبة للعطاء والمبادرة، فلم تدخر وقتا في استقبال الوفود المحلية والخارجية، وتعريفهم بهذا المشروع المفخرة.

وقد كانت حريصة على مشاركة يوميات وتفاصيل المشروع على وسائل التواصل الاجتماعي ليعيش ويشاركها متابعوها كل تفاصيل تطور هذا الصرح المتميز العظيم.

أنهت د.أنوار الإبراهيم عملها في مشروع الشدادية مؤخرا، وذلك في 3 فبراير 2022 بعد قضاء 9 سنوات في موقع الأعمال بين الأعمدة والأسقف الخرسانية.

لتعود محملة بهذه الخبرة الميدانية العملية في قيادة هذا المشروع الفريد لتنقلها إلى إخوانها وأخواتها الطلبة في قسم الهندسة المدنية.

فكما تميزت في اكتساب هذه الخبرات، ستتميز في تقديمها لإخوانها وأخواتها مهندسي المستقبل.

كما أتمنى التوفيق والسداد للصديق د.أحمد الرشيدان ليكون خير خلف لخير سلف، وأتمنى من الحكومة الاستفادة من الخبرات التراكمية للدكتورة أنوار في أن تتبوأ أحد المناصب الحكومية لتنقل هذه الخبرة والطاقة المتجددة في تطوير الجهاز الحكومي المترهل.

الخبرة الميدانية التي اكتسبتها د.أنوار ليست بالأمر البسيط، فقد صقلتها التجربة لتكون لنفسها سيرة ذاتية قليل من يمتلكها.

ولا بد من الاستفادة منها لقيادة إنجاز مشاريع حكومية عملاقة أخرى لتساهم في نجاحها، خصوصا ونحن نرى العديد من المشاريع التي تعاني من التباطؤ والتعطيل والتأخير.

المستقبل اليوم

القائد الناجح ـ عالم اجتماعي متنكر

د.رندا دياب بهمن

وسط عالم متحول أجبرنا على إعادة التفكير في استراتيجياتنا على عدة مستويات، هناك بعض الجوانب غير الملموسة التي يصعب مقاربتها وتقييمها لرفاهيتنا رغم أننا ما زلنا نتجاهلها.

يبدو أن التأثيرات من يوم عملنا بحيث نقضي وقتا أكثر يقظة مقارنة بمنازلنا الشخصية، تتكيف بشكل غير فعال مع الواقع المقلق. إذ لم نعد بحاجة إلى مديرين بالمعنى التقليدي للكلمة، بل نحن بحاجة إلى قادة يقدمون ويشاركون الموارد في أشكال وأماكن مبتكرة، والذين يجب عليهم تغيير طريقة تفكيرهم للاعتراف بأن عالم الموظفين ووجودهم يتجاوز العمل بالاعتماد على علم الاجتماع والتفكير المنظومي لإنشاء المؤسسات التي تتسم بالمرونة والاستجابة بشكل فعال.

في الوقت الحاضر، لم يعد الموقف التقليدي الذي يساوي الصرامة بالجودة والإنتاجية أو «إنجاز المهمة بأي ثمن» مؤثرا في أي مكان عمل، ويعود هذا إلى جوهر سبب وجود المديرين في المقام الأول نظرا لأنه كان لديهم إمكانية الوصول إلى المعلومات التي لا يمتلكها الآخرون، فقد احتاجوا إلى نقل المعرفة وإعطاء التعليمات حول كيفية إنجاز شيء ما بشكل فعال. لكن لم يعد هذا المنطق موجودا، حيث كسرت التكنولوجيا حدودا لا حصر لها ولدى الجميع وصول غير مسبوق إلى كل شيء بما في ذلك المعلومات والمعرفة. واليوم بات خلق القيمة يتعلق بالمرونة والتسامح والتي قد تتخذ عدة أشكال تتماشى مع الواقع والمسؤولية.

ووفقا لتقارير المنتدى الاقتصادي العالمي، غالبا ما تتمتع المنظمات بإمكانية الوصول إلى الكثير من البيانات، لكنها لاتزال تفتقر للبصيرة عندما يتعلق الأمر بتقييم الأصول غير الملموسة مثل رأس المال البشري، إذ يوصون بأن يبدأ القادة بإعادة صياغة نهجهم تجاه الموظفين، والتركيز على الفرد ككل، وإعادة التفكير فيما يقيسونه.

على سبيل المثال، لا تعد الاستثمارات في مبادرات الصحة النفسية وحدها مقياسا لأنظمة الرفاهية الفعالة، وبدلا من ذلك نحتاج إلى قياس مدى استخدام المبادرات من قبل الأفراد الذين يحتاجون إليها. ومن السمات البارزة للوباء التركيز على هذه الأصول غير الملموسة، ويقال إنها تقيس أكثر من 85٪ من إجمالي قيمة الأعمال عبر الصناعات.

لذلك من الضروري لأصحاب المصلحة المشاركين في صنع القرار ضمان إعادة تعريف «القيمة» وتوافقها مع الممارسات المعقولة لاسيما في مجتمع تستمر فيه مؤشرات السلوك الاجتماعي في الانخفاض، كما أنه من المهم أن يتم أخذ جميع أصحاب المصلحة في الاعتبار بما في ذلك مجتمعنا الذي يمثل أصحاب المصلحة الجماعي، وأن يرى كل فرد ومنظمة صورة شاملة حيث يكون الجميع مسؤولا عن رفاهية مستقبلنا.

جرة قلم

المصحة الكويتية الوطنية لعلاج الشذوذ الجنسي!

رياض عبدالله الملا

لم يعد بمقدورنا الصمت، فقد بلغ السيل الزبى، ونحن نرى بعض أبناء بلدنا يمارسون أفعالا وتصرفات دخيلة على مجتمعنا، وأكثرها مخالف لتقاليدنا وديننا، فالمثلية والمثليون أو ما يطلق عليه «الشذوذ الجنسي»! بات أصحابه والمدافعون عنه يصولون، ويجولون بعد حكم اعتبره البعض ـ من المدافعين عن هؤلاء والمدعين أنهم مع الحرية الشخصية ـ حكما تاريخيا بقبول المحكمة الدستورية الطعن على تعديل المادة 198 من قانون الجزاء لتجريم التشبه بالآخر.

مهما كانت المسوغات لنقض التعديل المقدم من مجلس الأمة، والثغرات التي وجدها البعض ليعزز موقفه من إبطال تجريم التشبه بالآخر، وجعله حالة مرضية لا أكثر.. ومهما فرح أنصار الشاذين جنسيا، ووصفوا بأن ما يجري قوانين اعتباطية تشن بشكل تعسفي على كل ما يخالف المعايير التي تقوم على التنميط الجندري، واعتبارهم هؤلاء ضحايا للتنمر المجتمعي تبقى حقيقة واحدة لا يمكن إغفالها هي أننا في الكويت ولسنا في أوروبا أو أميركا أو شرق آسيا.

الحقيقة يجب أن تظهر.. فالدفاع عن المثليين ـ برأيي ـ دعوة إلى الفساد والرذيلة، وتفكيك الروابط، وإحلال الزواج المحرم شرعا بين الجنس الواحد، واجتماعاتهم المشبوهة في الأماكن العامة، وإقامة الأنشطة المتنوعة ما هي إلا بيادق لأجندات خارجية تفوح منها رائحة نتنة.

لا شك أن ميل الرجل للرجل أو المرأة للمرأة هو الشذوذ الجنسي عينه، وجميعنا يعلم أن الله قد عاقب قوم لوط فجعل عاليها سافلها، وأمطر عليهم الحجارة، لأنهم خالفوا فطرة الله في خلقه.

يبدو أن هناك حتى الآن من لديه خلط فكري بين الحرية والانحلال الأخلاقي، فالحرية هي التي تصون العفة والأخلاق وتحافظ على روابط الأسرة، أما الانحطاط والفساد الأخلاقي فليسا من ضمن الحريات.

ربما كان قرار المحكمة الدستورية صائبا من جهة افتقار التعديل إلى معيار موضوعي منضبط، يتعين مراعاته لتحديد ذلك الفعل المؤثم قانونا، وهذا بحد ذاته يضع أعضاء مجلس الأمة أمام مسؤولية تاريخية في التصدي لهذا الانحلال في مجتمعنا، وإنقاذه من هجمات غير أخلاقية شرسة من الثقافة الغربية المدمرة.

أمامكم ـ يا نواب الأمة ـ واجب ديني وأخلاقي ـ وبالطبع كلامي موجه لمن يعتبر نفسه كويتيا يحترم عاداتنا وتقاليدنا، وليس لمن يتبعون الغرب، أو يدافعون عمن يدعون إلى لعبة مختلطة لكرة الطائرة في مكان عام ـ وهذا الواجب يتمثل في تعديل المواد بشكل لا يترك مجالا للطعن وإيجاد الثغرات، والعودة للمربع الأول.

أما من الجانب العملي، فالحل في معالجة الشواذ جنسيا الذين وصفوا بأنهم يعانون من مرض، فإذا كان الأمر كذلك فالحل يكون بإنشاء مصحات خاصة للكويتيين في إحدى الجزر، يشرف عليها متخصصون ومعالجون اجتماعيون ونفسيون، وأؤكد على جعلها خاصة بالكويتيين فقط، فهؤلاء مرضى باعتراف المحكمة الدستورية.

وبخصوص المثليين من الدول الأخرى فليعودوا إلى بلادهم ليعيشوا حياتهم الطبيعية مع أمثالهم، فنحن لا نحتاج إلى مزيد من الانحراف الأخلاقي، فمن ثبتت إصابته بهذا المرض فليتم ترحيله فورا، واقترح على أصحاب القرار إضافة فحص وتشخيص المثلية إلى الاشتراطات الصحية لدخول البلاد حتى لا نفاجأ بهؤلاء يسرحون ويمرحون في أسواق الكويت ويجلسون في مقاهيها.

قد لا تعجب كلماتي البعض، وربما وصفني بأوصاف لا تليق، ما أريده هو المحافظة على النسيج الاجتماعي والوطني وعدم هدم هذا السور المتين الذي نتمسك به جميعا ونحتمي به، ووضع حلول للمشاكل التي يتعرض لها أبناء الوطن، وحسبي أنني كويتي وأحب الكويت.